مجلة جامعة الملك سعود، م١٩، العمارة والتخطيط (١)، ص ص ٩٣-١٣٢ (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)

القرية المصرية بين الواقع والمستقبل: دراسة حالة قرى محافظة أسيوط

عصام الدين محمد علي
قسم التخطيط العمراني، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض ، المملكة العربية السعودية
(قدم للنشر في ١٤٢٥/٩/٣هـ ، وقبل للنشر في ١٤٢٦/٤/١٣هـ)

ملخص الدراسة. قامت القرية المصرية منذ فجر التاريخ وعلى مر العصور بمد الدولة بحاجاتها من أسباب الرفاهية، ومساهمتها في الإنتاج القومي، وتدعيم قوتها، وبناء مشروعاتها، دون أن تلقى عوضاً عادلاً يحفظ لسكانها كرامة العيش. فلقد نمت القرية على مر العصور نمواً عشوائياً دون أي توجيه أو تخطيط، على الرغم من أن التجمعات الريفية تمثل نسبة كبيرة تزيد عن نصف سكان جمهورية مصر العربية. وقد ظلت تلك المجتمعات حقبة كبيرة من الزمن تعاني من مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية، نظراً لتركيز الاهتمام وتوجيه الاستثمارات للمدينة وإهمال القرية مما أدى إلى تراكم تلك المشكلات بها وتفاقمها.

ويؤكد الواقع العملي أن معظم القرى المصرية لم تتعرض لعملية التخطيط العمراني، وكل ما يجرى عليها لا يعدو أن يكون دراسات عمرانية واجتماعية لم تتبلور إلى مخططات عمرانية توجه حركة العمران، وتتحكم في نظم البناء والتشييد، بل تركت القرية المصرية تمتد عشوائياً على الأراضي الزراعية التي تحيط بها. وعلى ذلك فإن معظم القرى المصرية ـ ومن ضمنها قرى محافظة أسيوط ـ تعاني

من العديد من المشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي أدى إلى المزيد من التدهور والتدني في أداء وظائفها الأساسية.

تهدف الورقة البحثية إلى رصد واقع القرى المصرية بشكل عام وقرى محافظة أسيوط بشكل خاص، من خلال دراسة تحليلية لأربع قرى بمحافظة أسيوط (كحالات دراسة)، والخروج بأبرز السمات المميزة لتلك القرى وأهم المشكلات التي تعاني منها، كما تهدف الورقة البحثية إلى طرح رؤية تنموية مستقبلية للارتقاء بالهيكل العمراني لقرى محافظة أسيوط بغرض النهوض بها.

ولتحقيق أهداف البحث أمكن جمله في أربعة أجزاء رئيسية هي: الجزء الأول؛ المقدمة، والجزء الثاني؛ يرصد واقع القرية المصرية بشكل عام، بينما يرصد الجزء الثالث واقع قرى محافظات أسيوط من خلال قرى حالات الدراسة. ويطرح الجزء الرابع من البحث رؤية مستقبلية لتنمية قرى محافظة أسيوط.

المقدمة

إن عدد القرى في أي دولة والدور الذي تقوم به في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن الاستهانة به، ففي الهند يعيش نحو ٧٥٪ من السكان خارج المدن في نحو ٦٠٠ ألف قرية، وفي انجلترا يعيش نحو ٢٠٪ من السكان في أكثر من ١٥٠٠ قرية كبيرة وآلاف أخرى من القرى الصغيرة، وفي مصر يعيش أكثر من نصف عدد السكان (حوالي ٥٨٪) في نحو ٥٦٣٣ قرية[(١)] وآلاف أخرى من العزب والنجوع والكفور [١، ص٢٤]. وتشير المعدلات العالمية إلى أن ٦٠-٧٠٪ من سكان الدول النامية يقيمون في المناطق الريفية أي أن كل اثنين من ثلاثة أشخاص مازالوا يعيشون في القرى والعزب والنجوع والكفور [٢، ص١١٤].

(١) عدد القرى المصرية حوالي ٥٦٣٣ قرية طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٠م، والمذكورة في كتاب وصف مصر بالمعلومات الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لعام ٢٠٠٢م.

وقد أكدت كل المواثيق العالمية على ضرورة وضع القرية في موضعها الصحيح، وتأكيد دورها في عملية الإنتاج، والمشاركة في إنجاز الخطط القومية، وتقرير حقها العادل في التقدم واللحاق بركب الحضارة كحق مقرر لها، والمساهمة في التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية كواجب مفروض عليها، وتقريب ما بينها وبين المدينة من مسافات. واعتماداً على ذلك ومع كل التجارب الموفقة في ميادين الإصلاح الريفي فمازالت القرية في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والرعاية، وعلى المزيد من العمل الجاد والمخلص للنهوض بها [٣، ص٣٠٢]. على الرغم من ذلك فإن المناطق الريفية لم تحصل على أكثر من ١٨-٢٠٪ من استثمارات خطط التنمية بالدول النامية مع أنها تشكل حجماً سكانياً يتجاوز ٨٠٪ من مجموع سكان العالم [٢، ص٣٦].

وتشير دراسات البنك الدولي أن محصلة برامج الإصلاح والخدمات الاجتماعية وبرامج تنمية المجتمع المحلي المنتشرة في معظم القرى جاءت سلبية إلى حد كبير أو على الأقل غير مرضية، فمازالت أوضاع سكان القرى كما هي، فلا هم ظلوا على أسلوب حياتهم ورضاهم عنه كما كانوا، ولا هم استفادوا من التنمية ودعوتها لتحديث زراعتهم وحياتهم [٢، ص٣٨].

ولقد قدمت العديد من الدراسات النظرية لتخطيط القرية المصرية، وأعدت الكثير من الدراسات الميدانية للتعرف على المظاهر العمرانية والسكانية والاقتصادية للكثير من القرى، ولكن لم تترجم معظم هذه الدراسات إلى مخططات توجيهية، ثم برامج تنفيذية في التنمية العمرانية. كما تمت بعض التجارب في تخطيط امتدادات بعض القرى، وتحسين البيئة العمرانية للكتلة البنائية الأصلية، وبناء قرى جديدة في الأرضي المستصلحة، إلا أن هذه الدراسات والتجارب كانت محاولات فردية من جهات متفرقة وعلى فترات زمنية

متباعدة وكان ينقصها التنسيق والنظرة الشمولية. ويؤكد الواقع العملي أن معظم القرى المصرية كانت بعيدة عن الحركة العمرانية.

ولقد فطنت الدولة في الآونة الأخيرة إلى أهمية الأخذ بيد القرى وصولاً إلى تحقيق التنمية المتكاملة من خلال التخطيط لتنمية المجتمعات القروية ودفعها نحو النمو العمراني والاجتماعي والاقتصادي والقضاء على مشكلات تلك المجتمعات [٤ ، ص٢٩]. الأمر الذي يشجع الباحثين مرة أخرى على إجراء الأبحاث والدراسات على القرى المصرية وطرح القضايا المختلفة المتعلقة بها.

ويرى الباحث أن تنمية القرية المصرية بشكل عام وقرى محافظة أسيوط بشكل خاص أصبح ضرورة ملحة، حيث إن بداية الوقوف على الارتقاء بالهيكل العمراني لتلك القرى هو رصد واقعها وإبراز أهم مشاكلها التي تعاني منها والتي تسببت في العديد من المظاهر السلبية، حتى يمكن وضع رؤية تنموية لتلك القرى على أسس علمية سليمة.

واقع القرية المصرية

ترتبط معظم القرى المصرية بالأرض المحيطة بها ارتباطاً وثيقاً، وهي في ذلك تفوق المدينة إلى حد كبير، حيث يرجع عمر معظم القرى المصرية الكبيرة التي تقع على وادي النيل ـ حيث يتوفر مورد مياه ـ إلى حوالي ٦٠٠٠ سنة [١ ، ص٢٩]. وتميزت القرية المصرية منذ القدم بأسلوب خاص في الحياة والتكوين الاجتماعي وعلاقة الأفراد ببعضهم، وكان نتاج ذلك دائماً التعاون في معظم أوجه الحياة. وكانت القرية مجتمعاً زراعياً اقتصرت فيه الخدمات الأساسية والضرورية على النشاط الزراعي. وقد كان تأثير المدينة على القرية ضعيفاً لعدم توافر وسائل المواصلات مما أدى إلى صعوبة الاتصال بينهما [٥ ، ص١٣].

وقد استمدت القرية المصرية قيمها السلوكية من منبعين أساسيين، أولهما؛ الطبيعة الزراعية النهرية للحياة القروية، وما تفرضه من مشاركة وتعاون اجتماعي. وثانيهما؛ إحساس ديني بالغ العمق استقر في ضمير القروي المصري منذ بدأ حياة الزراعة والاستقرار في الوادي جنوباً والدلتا شمالاً. وقد جمعت هذه القيم أفراد القرية في شبه وحدة اجتماعية متجانسة، رغم التباين الطبقي والأسري، الأمر الذي جعل من القرية وحدة منعزلة لها شخصيتها الانطوائية وذاتيتها الخاصة، كما لا تتعدى علاقاتها مع غيرها من القرى والمدن المجاورة العلاقات الوظيفية الضرورية [٦، ص٢٤٠].

الخصائص العمرانية للقرية المصرية

يمكن إيجاز أهم الخصائص العمرانية للقرى المصرية من خلال التعرف على: مواقع تلك القرى، النمو العمراني، الهيكل العمراني، زمام القرية، أشكال القرى.

الموقع العام

تختلف المواقع العامة للقرى المصرية حسب العوامل الطبيعية المؤثرة على كل قرية، من حيث محددات نشأتها ونموها العمراني، وتعتبر انعكاسات تلك العوامل والمحددات من السمات الخاصة لكل قرية [٧]. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة موقع كل قرية عن الأخرى إلا أن هناك خصائص شبه عامة تتميز بها المواقع العامة لمعظم القرى المصرية كما يلي: [٥، ص١٢٠-١٢٣]:

١- تقع أغلب القرى وسط الأراضي الزراعية التي تتنوع تقسيمات أراضيها بالمساقي والمصارف.

٢- تقع معظم القرى على المجاري المائية مثل نهر النيل والترع والمصارف، وقد تلتقي بعض المجاري المائية بالقرب من القرية أو تقع عند التقائها، كما تخترق المجاري المائية الكتلة العمرانية لبعض القرى ويمتد عليها العمران، وقد تنحصر بعض القرى بين مجريين مائيين مثل قرية منقباد بمحافظة أسيوط.

٣- تقع معظم القرى على خطوط السكك الحديدية أو قريبة منها، كما تقع العديد من القرى على طرق رئيسية إقليمية أو محلية.

٤- قفزت الامتدادات العمرانية لمعظم القرى المصرية وعبرت المحددات الطبيعية (الترع والمصارف) وكذلك المحددات العمرانية (خطوط السكك الحديدية والطرق الرئيسية الإقليمية).

النمو العمراني

انعكست طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية على نمو القرية المصرية، فقد اتسم تخطيطها وتكوينها بالنمو العضوي الطبيعي [٥، ص١٦]. ولقد نمت معظم القرى المصرية وامتدت كتلتها العمرانية على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها عن طريق التبوير والتجريف والبناء والإحلال في القرية، كما امتدت القرى حتى تلاحم بعضها مع البعض، كما في الشكل رقم (١)، الأمر الذي تسبب في ضياع نسبة من الأراضي الزراعية التي تفقدها الدولة سنوياً. كل ذلك يحدث في الوقت الذي تبذل فيه الجهات المختصة بالدولة جهداً ضخماً في استصلاح الأراضي الصحراوية لاستخدامها في الزراعة مع أن ذلك يتكلف كثيراً من الجهد والمال والخبرة، على الرغم من أن الطاقة الإنتاجية لهذه الأراضي المستصلحة محدودة للغاية [٣، ص٣١١].

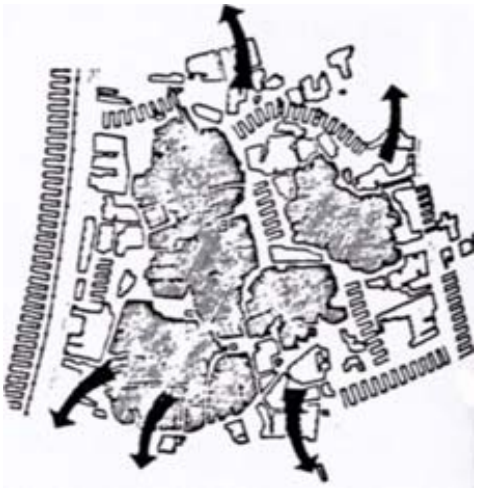

الشكل رقم (١). مثال لنمو وامتداد ثلاثة قرى حتى التحموا وأصبحوا كتلة واحدة [٥، ص١٢١].

الهيكل العمراني

اتسم الهيكل العمراني لمعظم القرى المصرية بأنه عبارة عن كتلة سكنية دائرية الشكل تقريباً، يحيط بها طريق خارجي لا يزيد عرضه في معظم الأحوال عن ستة أمتار فهو أصل القرية ومنشأها ويعرف بالطريق الدائري أو بداير الناحية. ويمكن تحديد اتجاه وحجم الامتداد العمراني للقرية طبقاً لموقع هذا الطريق فيها، حيث إذا كان النمو العمراني ضئيل خارج الطريق فإنه يبدو وكأنه يحيط بهيكل القرية، وإن كان النمو العمراني كبير فإنه يبدو وكأنه يحيط بمساحة صغيرة عند النواة[٢]، انظر شكل رقم (٢) [٦، ص٢٤١]. وتمثل هذه النواة خصائص الهيكل العمراني القديم للقرية، حيث الشوارع والطرقات الضيقة الملتوية والتي تصب جميعها في الطريق الدائري، بالإضافة إلى

(٢) تعرف نواة القرية بأنها الكتلة العمرانية القديمة للقرية.

البيوت الطينية القديمة ذات الطابع الريفي المميز والاستعمالات المحدودة والنسيج العمراني الهادي الذي يشكل توافق مع الطبيعة.

كما يقع على طريق داير الناحية في الغالب كثير من الخدمات التعليمية والصحية والزراعية، و كذلك تقام فيه الأسواق الأسبوعية، وتبادل السلع، وتنتشر على جانبيه المقاهي، ويعتبر بصفة عامة واجهة القرية [٣، ص٣٠٩]. ويتفرع من طريق داير الناحية طرق أخرى ثانوية أقل في العرض وغير مستقيمة تتوغل داخل الكتلة السكنية. وقد يصل عرض الطرق الثانوية إلى متر ونصف، وغالباً ما تكون نهايتها مسدودة، وهي جميعاً طرق ترابية [٦ ، ص٢٤١].

الشكل رقم (٢). مثال لقريتين؛ يظهر داير الناحية المحيط بالكتلة العمرانية القديمة للقرية [٧].

زمام القرية

يعرف زمام القرية المصرية بأنه مجموع مساحات الأراضي المحيطة بالكتلة العمرانية للقرية وتقع داخل سيطرتها، حيث يغلب النشاط الزراعي على استعمالات معظم تلك الأراضي [١ ، ص٢٤]. وتختلف مساحة زمام كل قرية عن الأخرى تبعاً لاختلاف خصوبة الأرض وأنواع الإنتاج الزراعي. ومثال ذلك نلاحظ كبر زمام القرى وتقاربها في محافظة المنوفية، حيث تجود الأرض وتزداد خصوبتها، بينما يقل زمام القرى نسبياً في محافظة القليوبية، أما محافظة الشرقية، حيث تزداد نسبة التربة الرملية يلاحظ صغر زمام القرى [٧]. كما تتباين نسب مساحات الأراضي الزراعية من مساحة زمام كل قرية، ومثال ذلك نجد مساحة زمام قرية الحواتكة بمحافظة أسيوط حوالي ٥٥٤٩ فداناً تمثل مساحة الأرضي الزراعية منها حوالي ٩١٪ ، بينما مساحة زمام قرية منقباد بذات المحافظة حوالي ٢٨٠٠ فدان تمثل مساحة الأرضي الزراعية منها حوالي ٧٤٪ [٨].

شكل القرية

تتعدد أشكال القرى المصرية نتيجة لتأثرها بعدد من العوامل بعضها جغرافي مثل الموقع بالنسبة لمظاهر السطح والأنهار والطرق، وبعضها تاريخي مثل الحاجة المبكرة للدفاع، وبعضها اقتصادي مثل نظم الزراعة التي مارستها القرية عند إنشائها. بالإضافة إلى أن طريق داير الناحية يلعب دوراً كبيراً في تحديد شكل العديد من القرى، حيث يحيط بالكتلة العمرانية القديمة ثم تنتشر حوله الامتدادات في مراحلها الأولى قبل اتجاهها لمحاور النمو العمراني.

ويمكن بوجه عام تقسيم أشكال القرى المصرية إلى شكلين على طرفي نقيض هما: [١ ، ص٤٦] .

١- الشكل المندمج أو المتماسك Compact، حيث تأخذ فيه بعض القرى الشكل الدائري أو البيضاوي، وبعضها الشكل شبه المربع أو المستطيل أو الشريطي، أو الشكل الكمثري أو الشكل الغير هندسي كل حسب محددات نموها، لاحظ شكلي القريتين في الشكل السابق رقم (٢).

٢- الشكل المنتشر أو المبعثر، حيث لا يمكن وصف الشكل العام للقرية، وهو ناتج من مساكن مفردة أو مجموعة صغيرة من المساكن تظهر على شكل نسيج معقد من القرى الصغيرة (العزب) والمزارع. ويدل هذا التبعثر على وجود علاقة قوية بين مكان المسكن ومكان العمل حيث يوجد كل مسكن وسط الحقول أو المزرعة الخاصة بصاحبه.

التغييرات التي أثرت على كيان القرية المصرية

اتسم القرن العشرين بالاكتشافات العلمية الهائلة والتقدم التكنولوجي السريع الذي أدى إلى تحسن وتطور واضح في مختلف المجالات، الأمر الذي ساعد على تحسين الحالة المعيشية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية. وقد انعكس ذلك على مجتمع القرية التقليدي وأوجد العديد من مظاهر التغيير في الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بالقرية وأفسح المجال لتغييرات أخرى جديدة [٧].

وخلال النصف قرن الماضي بدأت القرية المصرية تتأثر بعدة عوامل أحدثت بها تغييرات في مختلف المجالات. وقد انعكست تلك التغييرات على تكوين القرية المصرية [٦، ص٢٤١]. ويمكن إرجاع السبب في تلك التغييرات إلى العوامل التالية:

١- إصدار قوانين الإصلاح الزراعي وما صاحبها من تغير اجتماعي، وما نتج عنها من اختفاء الملكيات الكبيرة وظهور طبقة من صغار الملاك كانوا أصلاً معدمين أو أجراء، مما أدى إلى تقارب طبقي وعلاقات اجتماعية مختلفة [٩].

٢- التوسع في التعليم العام بدرجاته المختلفة، مما أتاح لشباب القرية فرصة كبيرة للتعلم، وترك الزراعة مهنة الآباء والأجداد، والبحث عن مهن حضرية تتيح لهم فرصة أكبر لارتقاء السلم الاجتماعي. وقد استقر عدد من هؤلاء المتعلمين بالقرية نظراً لطبيعة عملهم أو لعدم توافر مساكن بالمدينة.

٣- التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية ساعد على انتشار التعليم العالي، وبعض الرواج الاقتصادي في المجتمعات الريفية المحيطة.

٤- التجنيد الإجباري العام ترك أثره الواضح في سلوك ومظهر المجندين، حتى بعد تركهم الخدمة العسكرية، وقليل منهم عاد إلى ممارسة الزراعة، أما الأغلبية فقد سعت إلى العمل في مهن أخرى في القرية أو المدن المجاورة [٦، ص٢٤٣].

٥- تحسن وسائل المواصلات والاتصالات والإعلام أسهم في إيجاد ارتباط أوثق بين القرية والمدينة، واختفت العزلة التقليدية التي حجبت القرية عن التفاعل الحيوي مع غيرها.

٦- دخول الكهرباء ووصولها إلى مسافات شاسعة ـ كهربة الريف ـ واستخدامها في الإنارة، والتوسع في استخدام الأجهزة الكهربائية أثر في العديد من العادات الريفية التي كانت مستقرة.

٧- التحسن الكبير في تعبيد الطرق ساعد في سهولة الحركة السكانية ـ سواءً كانت يومية أو موسمية ـ في الاتجاهين بين القرية والمدينة، كما ساعد على خلق مناطق سكنية تتباعد عن بعضها بمقاييس جديدة لم تكن معروفة من قبل [١٠].

٨- الهجرة الكبيرة من سكان القرى إلى الدول النفطية سعياً وراء تحقيق دخل أكبر، حيث اتسم سلوكهم بالمظهر الاستهلاكي الكبير. ويذكر أن جزءاً من مدخراتهم

يتجه في المقام الأول نحو الاستثمار في الإسكان. وظهرت نتيجة لذلك العمارات المتعددة الطوابق [٩].

٩- الزيادة الكبيرة في عدد سكان الريف بمعدل حوالي ٣٠٠٪ خلال الفترة من ١٩٤٧- ٢٠٠٠م، كما في الجدول رقم (١).

١٠- الاختفاء التدريجي للآلات الزراعية البدائية التي استخدمت في الزراعة منذ فجر التاريخ، وإحلال الميكنة مكانها، الأمر الذي أدى إلى نقص عدد العاملين في الإنتاج الزراعي وزيادة عدد العاملين في الإنتاج الصناعي، كما أن الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والري كان له أثره الاجتماعي والاقتصادي داخل القرية [٧].

الجدول رقم (١) . التطور الزمني لعدد ونسبة سكان الريف مقارنة بسكان الحضر [١١].

	١٩٤٧م		١٩٧٦م		١٩٩٦م		٢٠٠٠م	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
عد السكان (بالألف نسمة)	٥٧٠٠	١٣٣٠٠	١٥٨٤٠	٢٠١٦٠	٢٥٣٧٠	٣٣٦٣٠	٢٧٩٨٤	٣٨٠١٦
النسبة المئوية (٪)	٣٠	٧٠	٤٤	٥٦	٤٣	٥٧	٤٢	٥٨

الخصائص السكانية للقرية المصرية

يمكن إيجاز أهم الخصائص السكانية للقرى المصرية من خلال التعرف على: نمو سكان القرى ومقارنته بسكان الحضر، توزيع سكان الريف والحضر على محافظات الجمهورية، حجم القرية المصرية، التوزيع الإداري للقرى المصرية.

نمو سكان القرى ومقارنته بسكان الحضر

يتزايد مع الزمن عدد سكان المدن والقرى إلا أن نسبة سكان المدن في تزايد بينما نسبة سكان القرى في تناقص. ويرجع تناقص سكان القرى إلى الهجرة المغادرة وخاصة هجرة القطاعات الشابة من القوة العاملة [١٠]. ويمكن تقسيم الهجرة المغادرة إلى نوعين:

١- الهجرة غير الوظيفية، وتعني هجرة العناصر الشابة من المناطق الزراعية الكثيفة، وذلك لعدم توفر العمل أمام هؤلاء الشباب في قراهم، وهذا النوع من الهجرة يعكس مدى ضغط السكان على الموارد المحلية [١ ، ص١٧].

٢- الهجرة الوظيفية، وهي تؤثر فقط في عدد معين من سكان الريف، فالمزارعون مثلاً قد يلجأون للهجرة للبحث عن فرصة عمل في المدينة، وكذلك أصحاب الحرف الدنيا يسعون نحو المدينة للبحث عن الأجور المرتفعة بغض النظر عن نوعية العمل المطلوب [٤ ، ص٣٦].

ويوضح الجدول رقم (١) أن نسبة سكان الريف قد استقرت في حوالي ربع قرن (١٩٧٦- ٢٠٠٠م) على نحو ٥٦- ٥٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية، بالرغم من زيادة الأعداد الفعلية للسكان من ٢٠ مليون إلى ٣٨ مليون. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر من ٣٠٪ من سكان عام ١٩٤٧ إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٦ ثم تراجعها إلى ٤٣- ٤٢٪ سنة ١٩٩٦ و٢٠٠٢ أي أن المدن المصرية برغم زيادتها الفعلية والعددية من ١٦ إلى ٢٨ مليون في ربع قرن، تشبعت بحيث تكاد لا تشجع الهجرة الريفية إليها [١١].

وتشير دارسة سابقة منذ عام ١٩٨٥م إلى أن ٦٠٪ من مجموع فقراء الدول النامية يسكنون في المناطق الريفية، حيث تكون درجة الفقر فيها أكثر قسوة عنها في الحضر [٢، ص١١٥]. إلا أن إحصائيات عام ٢٠٠١ تشير إلى أن نسبة الفقراء في المدن المصرية قد أصحبت أعلى من الريف. مثال ذلك نسبة الفقراء في مدن الدلتا بلغت ١٨٪ بينما هي ١١٪ في الريف، وفي مدن الصعيد ٣٧٪ وريفه ٣٥٪. وربما كان ذلك واحد من بين أسباب عديدة ساعدت على التناقص النسبي للهجرة إلى المدن. ولكن على الأغلب أن هناك سبب آخر قوي أدى إلى تناقص مد الهجرة العالي هو غالباً تغير هيكل الاقتصاد والمجتمع الريفي [١٠].

توزيع سكان الريف والحضر على محافظات الجمهورية

تختلف نسبة سكان الريف وسكان المدن في كل محافظة بحيث يمكن إطلاق مسمي محافظات ريفية علي بعضها. وتعتبر محافظات الوجه القبلي هي الأكثر ريفية، حيث تزيد نسبة سكان ريفها (٦٩٪) عن المتوسط العام على مستوى الجمهورية (٥٨٪)، كما في الجدول رقم (٢). وتعتبر محافظة المنيا الأكثر ريفية بنسبة٨١٪، وأدناها محافظة أسيوط بنسبة ٧٢,٩٪، ويستثني من ذلك محافظة أسوان حيث تبلغ الريفية ٥٧٪ فقط وذلك نتيجة لضيق الشريط الزراعي وهيمنة مدينتي أسوان وكوم امبو الصناعية [١٠].

حجم القرية المصرية

يعد حجم القرية انعكاساً لظروف بيئتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، فعندما تكون الأرض مسطحة وخصبة أي ذات إنتاجية زراعية عالية فان القرى تميل إلى الحجم الكبير، أما إذا كانت الأرض غير خصبة فإن القرى إذا وجـــدت تكون صـغيرة

الجدول رقم (٢). توزيع سكان الريف والحضر على محافظات الجمهورية عام ٢٠٠٠م [١٢].

البيـان	سكان الحضر (بالألف نسمة)	سكان الريف (بالألف نسمة)	مجموع السكان (بالألف نسمة)	نسبة سكان الحضر (٪)	نسبة سكان الريف (٪)
محافظات الوجه البحري	١٩٥٨٤	٢٠٢٦٠	٣٩٨٤٤	٤٩	٥١
محافظات الوجه القبلي	٧٣٣٧	١٦٥٦٣	٢٣٩٠٠	٣١	٦٩
محافظات الحدود	٥٣٢	٣٧٦	٩٠٨	٥٩	٤١
الإجمـالي/ المتوسط	٢٧٤٥٣	٣٧١٩٩	٦٤٦٥٢	٤٢	٥٨

الحجم. كما أن نشاط السكان وقدرتهم على استخدام الموارد المتاحة يعد عاملاً رئيسياً في تحديد حجم القرية [١ ، ص ٤٢]. ويوضح الجدول رقم (٣) التوزيع التكراري لأحجام القرى المصرية لعام ١٩٩٦م، حيث يلاحظ التباين الكبير في أحجام تلك القرى التي أمكن تقسيمها إلى ستة فئات حجمية تتراوح من عدة مئات من السكان إلى أكثر من ٢٥ ألف نسمة [٩].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات تطرقت إلى الحجم الأمثل (المناسب) للقرية المصرية، حيث وجد أنه مرتبط بمجموعة من العوامل من أهمها ما يلي [٧]:

١- أنظمة الإنتاج الزراعي الحديثة: ثبت بالتجارب أن توحيد وتجميع المزارع الصغيرة في وحدات زراعية إنتاجية كبيرة واستخدام الميكنة الزراعية الحديثة له عظيم الأثر على حجم ووفرة الإنتاج الزراعي وبالتالي على تحديد الحجم المناسب القرية، كما وجد

أن الانتقال إلى المزارع الكبيرة يؤدي بشكل حتمي إلى تغيير في حجم وتكوين القرية، حيث إنها تسمح بتمركز عدد كبير ودائم من الريفيين في مكان واحد.

٢- الصناعة والإنتاج الزراعي: كان لوجود الصناعة في المدن التأثير المباشر لهجرة العمال الزراعيين من القرية إلى المدينة للحصول على دخل أكبر مما يؤثر على حجم القرية، لذلك فإن توطين الصناعة بالريف من خلال إنشاء مصنع صغير بكل قرية، بحيث يستوعب عمالة أخرى بجانب عمالة الأساسيين المزارعين تعمل في أوقات فراغهم في الصناعات الموسمية، وبهذا يكون حجم القرية المناسب للوحدات الإنتاجية الكبيرة مناسباً أيضاً لإمداده ببعض الصناعات الدائمة أو الموسمية.

٣- الخدمات: وجد أن أهم الخدمات المحلية اللازمة للقرية هي تعليم الطفل، حيث إنه من الضروري أن يجد مدرسته قريبة من مسكنه، ويستطيع الوصول إليها بدون مشقة أو التعرض للمخاطر، ولهذا فإن أصغر حجم لقرية هي التي تستوعب مدرسة ابتدائية واحدة، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى الإدارية والتجارية والثقافية وغيرها.

الجدول رقم (٣). التوزيع التكراري لأحجام القرى المصرية لعام ١٩٩٦م [٩].

م	الفئة الحجمية للقرية	حدود الفئة (نسمة)	النسبة المئوية من إجمالي عدد القرى (٪)	النسبة المئوية من إجمالي عدد سكان القرى (٪)
١	صغيرة جداً (قزمية)	أقل من ٢٠٠٠	١٤	٣
٢	صغيرة	٢٠٠٠- ٤٩٩٩	٣٦	١٩
٣	متوسطة	٥٠٠٠- ٧٩٩٩	٢٣	٢٢
٤	فوق متوسطة	٨٠٠٠- ١٦٩٩٩	٢٣	٤٠
٥	كبرى	١٧٠٠٠- ٢٤٩٩٩	٣	١٠
٦	عملاقة	أكثر من ٢٥٠٠٠	١	٦
الإجمـــــالي			٪١٠٠	٪١٠٠

التوزيع الإداري للقرى المصرية

يقدر إجمال عدد القرى المصرية بحوالي ٥٦٣٣ قرية موزعة على محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة، كما تتباين نسب السكان بصورة طردية تقريباً مع عدد القرى، كما في الجدول رقم (٤). ويزيد متوسط عدد سكان قرى الوجه القبلي عن متوسط عدد سكان قرى الوجه البحري، بينما يظل متوسط عدد سكان قرى محافظات الحدود خارج المنافسة ويرجع السبب في ذلك أن تلك القرى ذات طبيعة صحراوية، حيث تعتمد في تكوينها على أحجام سكانية بدوية صغيرة [٨].

الجدول رقم (٤). توزيع القرى على محافظات الجمهورية عام ٢٠٠٠م [١٢].

البيـان		وحدات محلية قروية[٣]	قرى توابع[٤]	مجموع القرى[٥]	(٪) لعدد القرى	(٪) لسكان القرى	متوسط عدد سكان القرية (نسمة)
محافظات الوجه البحري	الوجه	٥٤٨	٢٥٨٢	٣١٣٠	٥٥,٦	٥٤,٥	٦٤٧٣
محافظات القبلي	الوجه	٣٨٧	١٧٠٠	٢٠٨٧	٣٧	٤٤,٥	٧٩٣٦
محافظات الحدود		١٧٦	٢٤٠	٤١٦	٧,٤	١	٩٠٤
الإجمـالي/ المتوسط		١١١١	٤٥٢٢	٥٦٣٣	١٠٠	١٠٠	٦٦٠٤

(٣) هي القرية التي بها وحدة محلية ويطلق عليها اسم "القرية الأم".

(٤) هي القرية التي لا تقع بها وحدة محلية، وتدخل في نطاق وحدات محلية لقرية أخرى "قرية أم".

(٥) الوحدات المحلية القروية والقرى التوابع تضم داخل نطاقها مجموعة من التجمعات الريفية الأخرى مثل العزب والكفور والنجوع.

واقع قرى محافظة أسيوط

تقع محافظة أسيوط في صعيد مصر على بعد ٣٧٥ كم جنوب القاهرة، وتقدر مساحة محافظة أسيوط بحوالي ٢٥٩٢٦ كم٢ وهي تمثل نسبة ٢,٥٧٪ من إجمالي مساحة الجمهورية، وتمثل المساحة المأهولة من المحافظة إلى المساحة الكلية فقط نسبة ٦,١٪. ويقدر عدد سكان محافظة أسيوط بحوالي ٢٩٣٩٣٦٠ نسمة عام ١٩٩٩م، يمثل سكان الريف نسبة حوالي ٧٢,٩٪ من إجمالي سكان المحافظة، وهي نسبة تزيد كثيراً عن المتوسط العام سواء على مستوى الجمهورية (٥٨٪) أو على مستوى محافظات الوجه القبلي (٦٩٪)، كما يتضح من الجدول السابق رقم (٢). ويتوزع سكان الريف على المراكز الإدارية الإحدى عشر[٦] لمحافظة أسيوط في ٢٨٧ قرية أم وقرى توابع [١٣]، كما يوضح الجدول رقم (٥).

وقد تم اختيار أربع قرى أم كحالات دراسة[٧] ـ راجع الشكل رقم (٣) ـ هي: قرية منقباد؛ وتتبع إدارياً مركز أسيوط، قرية الواسطى؛ وتتبع إدارياً مركز الفتح، قرية الحواتكة، وقريتي بني شقير ودمنهور[٨]، وتتبع إدارياً مركز منفلوط، أنظر شكل رقم (٤). وقد تمت دراسة المخططات الإرشادية لها والخروج بأهم السمات العامة المميزة لتلك القرى، وكذلك أهم المشكلات التي تعاني منها، والتي يمكن تعميمها على معظم قرى محافظة أسيوط.

---

(٦) تم فصل مركز أبنوب والفتح إدارياً عام ١٩٩٩م، إلا أن البيانات المتاحة مازالت تجمع بين المركزين.

(٧) تمت الإشارة للمخططات الإرشادية لقرى حالات الدراسة داخل متن البحث بالمرجع رقم [١٤]، كما تم ذكرها بالتفصيل في المراجع العلمية في آخر البحث.

(٨) تعتبر قريتي بني شقير ودمنهور كتلة عمرانية واحدة، حيث تم اعتماد مخطط إرشادي واحد للقريتين عام ٢٠٠٣م.

السمات العامة لقرى محافظة أسيوط

تشترك قرى محافظة أسيوط في العديد من السمات والخصائص كما يلي:

الجدول رقم (٥). توزيع قرى محافظة أسيوط على مراكز المحافظة [٨].

م	المركز	وحدات محلية قروية	قرى توابع	المجموع	عدد السكان	(٪) للسكان إلى سكان المركز	متوسط سكان القرية الواحدة
١	أسيوط	٧	٢٩	٣٦	٣٣٩٢٤٠	٤٨,٦	٩٤٢٣
٢	ديروط	٧	٤١	٤٨	٣٢٣٨٧٠	٨٤,٨	٦٧٤٧
٣	القوصية	٤	٣١	٣٥	٢٤٥٥٣٠	٨٠,٨	٧٠١٥
٤	منفلوط	٧	٢٤	٣١	٢٧٤٨٧٠	٨٠,٢	٨٨٦٧
٥	أبنوب والفتح	٩	٣٩	٤٨	٣٩١٠٠٠	٨٤,٨	٨١٤٦
٦	ساحل سليم	٣	١٦	١٩	٩٠٣٦٠	٧٨,٢	٤٧٥٦
٧	أبوتيج	٤	١٢	١٦	١٧١٧٤٠	٧٣,٤	١٠٧٣٤
٨	البداري	٥	١٩	٢٤	١٤٢٩٢٠	٧٩,١	٥٩٥٥
٩	الغنايم	٢	٧	٩	٤٦٢٧٠	٥٣,١	٥١٤١
١٠	صدفا	٤	١٧	٢١	١١٦١٨٠	٨٦,٢	٥٥٣٢
الإجمالي/ المتوسط		٥٢	٢٣٥	٢٨٧	٢١٤١٩٨٠	٧٢,٩	٧٤٦٣

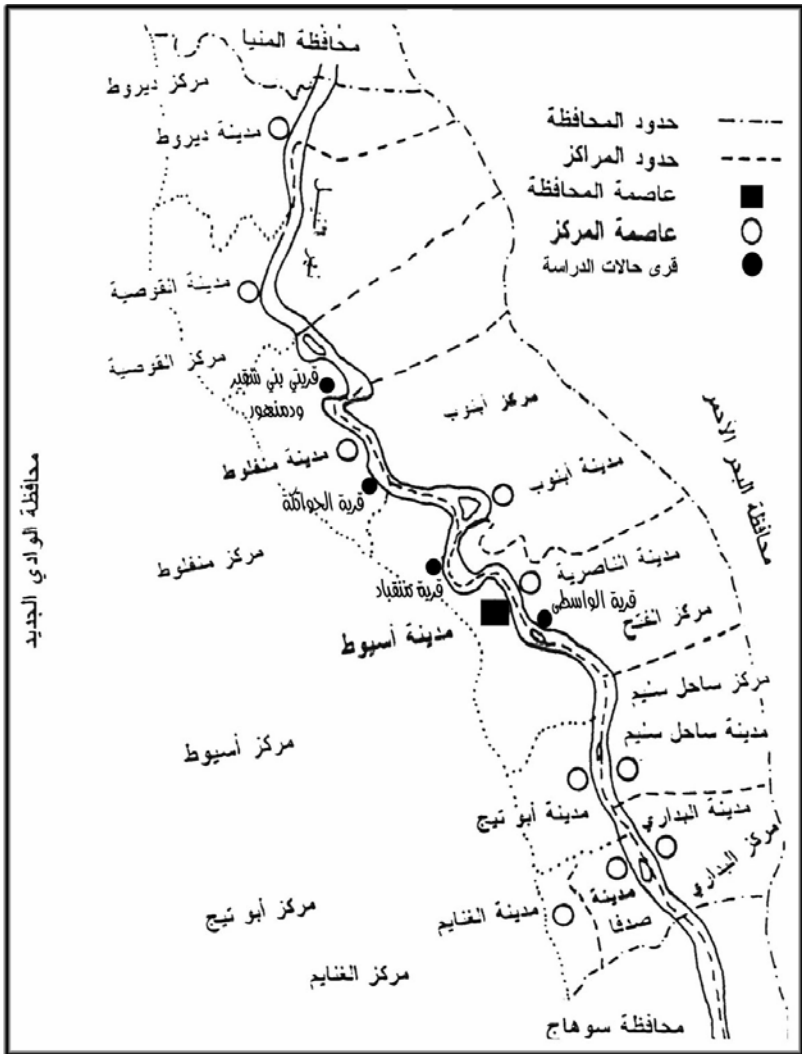

الشكل رقم (٣). التقسيم الإداري لمحافظة أسيوط، ومواقع قرى حالات الدراسة [١٣].

قريتي بني شقير ودمنهور

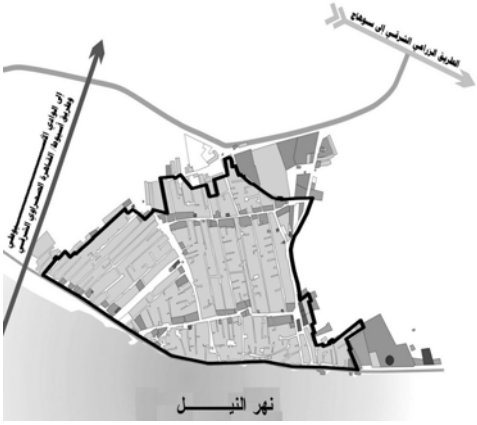

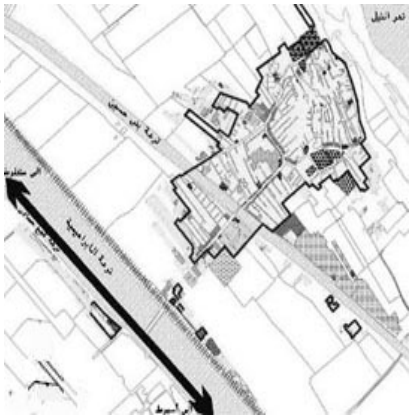
قرية الحوامكة

الشكل رقم (٤). الكتلة العمرانية لقرى حالات الدراسة [١٤].

الموقع والعلاقات المكانية

تمتد معظم التجمعات العمرانية الريفية في محافظة أسيوط بامتداد نهر النيل والترعة الإبراهيمية. ويخضع النسق الحضري لتوزيع تلك التجمعات للاتجاه الشريطي، وقد ساعد على ذلك امتداد الجبال شرقاً، وامتداد الصحراء غرباً بطول نهر النيل والترعة الإبراهيمية [١٥، ص١٨٨]، راجع الشكل رقم (٤). وتنتشر معظم قرى المحافظة على حسب مواقع الأراضي الزراعية، حيث تجود الأرض، وتزداد خصوبتها، ويتوفر مصدر دائم للمياه [٥، ص١٢٠].

السمات العمرانية

نشأت معظم قرى محافظة أسيوط على صورتها الحالية نتيجة لنمو عضوي على غير أساس تخطيطي عبر مئات السنين، ولهذا نجدها عبارة عن كتلة متجانسة مكونة من مجموعة مقفلة من المباني تكون بدورها تشكيلاً غير منتظم من النسيج العمراني [٧].

وتشير تقارير قرى حالات الدراسة إلى أن الكتلة العمرانية لتلك القرى امتدت خلال خمسة عشر عاماً فقط (١٩٨٥-٢٠٠٠م) بمتوسط نسبة زيادة ٤٤.٦٪، بينما تمثل متوسط مساحة الكتلة القديمة نسبة ٦٩.٢٪ من المساحة الحالية، كما في الجدول رقم (٦). ومن الملاحظ أن الزيادة في الكتلة العمرانية تمثلت في تعديات عشوائية على الأرضي الزراعية المحيطة بالقرى. وقد شارك سواءً جهات حكومية أو الأهالي في تلك التعديات بنسب متفاوتة. وتقع الكتلة القديمة لمعظم القرى بأكملها داخل الحيز المعتمد، ويأخذ تخطيطها النمط الريفي ذو النسيج العضوي المتشعب، وشبكة الشوارع الضيقة المتعرجة والمسدودة في كثير من الأحيان. بينما تتسم باقي الكتلة العمرانية القديمة والكتلة خارج الحيز العمراني بالنسيج الشريطي الذي يمثل النمو العمراني على الأراضي الزراعية

المقسمة شريطياً بالمساقي والترع والتي تحولت إلى مسارات للحركة مع تطور ونمو القرية [١٤].

الجدول رقم (٦) النمو العمراني لمساحة الكتلة العمرانية لقرى حالات الدراسة [١١].

القرية	مساحة القرية (فدان)		نسبة الزيادة (٪)	الكتلة القديمة/ الكتلة الحالية (٪)
	١٩٨٥م[٩]	٢٠٠٠م		
منقباد	٩٥	١٦٦	٧٤,٧	٥٧,٢
الوسطى	٧٥,٩	١٠٧	٤١	٧١
الحواتكة	٩٣,٨	١٢٧,٨	٣٦,٢	٧٣,٤
بني شقير ودمنهور	١١٥	١٤٧,٨	٢٨,٥	٧٧,٨
متوسط قرى الدراسة	٩٤,٩	١٣٧,٢	٤٤,٦	٦٩,٢

السمات السكانية والاجتماعية

يلاحظ من تحليل بيانات الجدولين رقمي (٤ و ٥) يلاحظ كبر حجم سكان قرى محافظة أسيوط، حيث بلغ متوسط حجم سكان القرية الواحدة ٧٤٦٣ نسمة، وهو يزيد عن المتوسط العام على مستوى قرى الجمهورية (٦٦٠٤ نسمة)، بينما يقل عن المتوسط العام على مستوى قرى محافظات الصعيد (٧٩٣٦ نسمة)، مما يدل على تمركز سكان قرى محافظة أسيوط بأحجام كبيرة في عدد محدود من القرى.

(٩) يعتبر عام ١٩٨٥م هو العام الذي تم فيه اعتماد الحيز العمراني لمعظم القرى المصرية، ولم يتم تعديله لمعظم القرى حتى الآن.

ونظراً لعدم توفر بيانات عن الهجرة الرسمية للسكان على مستوى قرى المحافظة، يمكن تقدير الهجرة بمقارنة متوسط معدلات النمو السكاني لقرى حالات الدراسة بمتوسط معدلات الزيادة الطبيعية لتلك القرى. ففي خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦م بلغ متوسط معدل نمو سكان قرى حالات الدراسة نحو ٢,٨٤٪ سنوياً، بينما متوسط معدل الزيادة الطبيعية للسكان خلال نفس الفترة حوالي ٣,٢٥٪ ، كما في الجدول رقم (٧). وعلى ذلك تكون قرى حالات الدراسة من القرى الطاردة لسكانها المهاجرين إليها بمعدل حوالي ٠,٤١٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦م [١٤]. ويمكن تعميم هذه النتيجة على معظم قرى محافظة أسيوط من حيث إنها طاردة لسكانها، إلا أنه هناك تفاوت في المعدل فيما بينها.

الجدول رقم (٧) تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني لقرى حالات الدراسة [١٦].

القرية	عدد السكان في سنوات التعداد			معدلات النمو السكاني		معدل الزيادة الطبيعية (٪)
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٨٦/٧٦	٩٦/٨٦	
منقباد	١٩١٠٠	٢٧٦٠٠	٣٨١٠٠	٣,٨	٣,٣	٣,٨
الوسطى	١٤٨٦٧	١٩٧٥٨	٢٥٦٧٤	٢,٩	٢,٦٥	٣
الحواتكة	١٨٥٨٠	٢٦٥٤٩	٣٤٨٢٢	٣,٦	٢,٧	٣,١٢
بني شقير ودمنهور	١٥٠٤٩	١٩٨١٥	٢٥٩٢٢	٢,٨	٢,٧	٣,٠٨
متوسط قرى الدراسة	١٦٨٩٩	٢٣٤٣١	٣١١٣٠	٣,٢٨	٢,٨٤	٣,٢٥

النشاط الاقتصادي

تشير دراسة ميدانية سابقة على بعض قرى محافظة أسيوط أن ٦١,٨٪ من سكان تلك القرى يعتمدون على المدينة في تلبية احتياجاتهم المعيشية. مما يدل أن القرية تحولت من وحدة إنتاجية تمد المدينة بالخدمات الرئيسية للمعيشة والطعام إلى وحدة استهلاكية تعتمد على سوق المدينة [٥ ، ص٣٠٦].

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (٨) يتضح أن حوالي أكثر من نصف عدد السكان ذوى النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) بقرى حالات الدراسة يعملون في مجال الزراعة، بينما باقي السكان يشاركون في أنشطة اقتصادية متنوعة تمثل الخدمات النصيب الأكبر منها [١٤]. ويلاحظ تقارب المعدل العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية لقرى حالات الدراسة من المعدل العام لقرى الجمهورية.

المشكلات التي تعاني منها قرى محافظة أسيوط

لاشك أن العوامل التي ذكرت من قبل وكان لها التأثير الكبير في إحداث تغييرات جذرية في كيان القرية المصرية قد أفرزت العديد من المشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية في معظم القرى المصرية. وتعاني قرى محافظة أسيوط ـ مثل مثيلاتها من قرى الجمهورية ـ من تلك المشكلات المتراكمة منذ حقبة طويلة من الزمن [٧]. الأمر الذي يتطلب حتمية مواجهة تلك المشكلات للتغلب عليها أو الحد منها وصولاً إلى النهوض بتلك المجتمعات القروية [٤ ، ص٢٩].

مشكلات عمرانية

أمكن حصر أهم المشكلات العمرانية التي تعاني منها معظم قرى محافظة أسيوط فيما يلي:

١- النمو العمراني المتزايد والذي يهدد الأراضي الزراعية المحيطة بمعظم القرى، وقد لوحظ أن معظم تلك الامتدادات يتركز في الجيوب الزراعية المتواجدة بالخط المحدد للحيز العمراني المعتمد. ويبدو أن تلك الجيوب تجعل من غير المجدي الاستمرار في

زراعتها، كما أنه يصعب ملاحظتها من الجهات الإدارية، مما شجع على جذب الامتداد العمراني إليها.

٢- نشأت أيضاً تجمعات سكنية ـ خارج كتلة القرية الدائرية ـ ذات شوارع طويلة ومتقاطعة، وهو النمو التخطيطي التقليدي للمدينة والذي يمكن معه الامتداد المستمر على الأرضي الزراعية في الاتجاهات الأربعة [١٤].

الجدول رقم (٨). توزيع السكان ذوي النشاط الاقتصادي في قرى حالات الدراسة [١٦].

القرية	زراعة (٪)	صناعة (٪)	خدمات (٪)	تشييد وبناء (٪)	نقل (٪)	تجارة (٪)	أنشطة غير موصفة (٪)
منقباد	٢٨	٢١,٤	٢٤,٦	١٠,٨	٨,٣	٤,١	٢,٨
الوسطى	٣٨	٧,٦	٣٤,٦	٥,٢	٤,٧	٦,٥	٣,٤
الحواتكة	٦٣,٣	٦,٦	١٨,٢	٣,٢	٣	٤	١,٧
بني شقير ودمنهور	٧٥,١	٢	١٢,٤	٣,٩	٢	٢,٦	٢
المعدل العام لقرى الدراسة	٥١,١	٩,٤	٢٢,٤	٥,٨	٤,٥	٤,٣	٢,٥
المعدل العام لقرى الجمهورية	٥١	٩,٤	٢١,٦	٦,٢	٤	٤,٩	٢,٩

٣- زودت معظم قرى المحافظة بالخدمات المختلفة مثل المدارس والوحدات الصحية والمستشفيات والمراكز الاجتماعية التي أقيمت معظمها على الامتدادات العمرانية للقرى على الأراضي الزراعية.

٤- تحمل الامتدادات الجديدة الكثير من ملامح الإسكان العشوائي الذي أقيم حول المدن، فالشوارع يصعب وصول الخدمات إليها وخاصة في أوقات الطوارئ، والإنارة

والتهوية الطبيعية غير كافية، والكثافة السكانية البنائية تفوق معدلها المقبول تخطيطياً [٥، ص١٢٣].

٥- تردي الحالة السكنية بوجه عام في داخل الكتلة العمرانية، من حيث عدم كفاءة شبكة الطرق، وانتشار الحارات المسدودة، وارتفاع نسبة المباني الرديئة والمتوسطة، والارتفاع الشديد في الكثافة البنائية.

٦- تداخل بعض الاستعمالات المتعارضة، كتواجد الورش والأنشطة الحرفية، وكذلك بعض حظائر تربية المواشي، في داخل المناطق السكنية. كما امتلأت جوانب الطرق الرئيسية للقرى بالمقاهي ومحلات البقالة والخضر والفاكهة، وأصبحت هذه الطرق مجالاً حيوياً للنشاط الحرفي والتجاري والمهني.

٧- افتقار معظم قرى المحافظة إلى الخدمات الصحية؛ كالمستشفيات والعيادات والأطباء والممرضين والصيدليات ودور رعاية الأم والطفل، في مقابل استئثار المناطق الحضرية بتركيز هذه الخدمات بها. بالإضافة إلى افتقارها للفراغات العامة والمساحات المفتوحة والخدمات الترفيهية [١٤].

٨- النقص الواضح في الإمداد بالمياه النقية، وعدم وجود شبكة للصرف الصحي، وعدم إتباع أسلوب منظم لجمع القمامة يراعي النواحي البيئية، أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض خاصة الأمراض المستوطنة، وأمراض سوء التغذية، التي تنعكس على القدرة الإنتاجية للسكان.

٩- استخدمت في بناء الامتدادات العمرانية الجديدة سواء السكنية منها أو الخدمات مواد مستوردة من المدينة مثل الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر، وارتفعت بعض المباني إلى عدة أدوار. إلا أن معظم المساكن الجديدة لم تراع فيها المواصفات الفنية السليمة، وأقيمت باستخدام الحرفيين من أبناء القرية دون إشراف فني [٣، ص٣٠٨].

مشكلات سكانية واجتماعية

كان لهجرة عدد كبير من سكان قرى محافظة أسيوط إلى المدن الكبرى والمدن المجاورة أثره الكبير في خلق العديد من المشكلات الاجتماعية بتلك القرى، حيث أمكن جملها فيما يلي:

١- ارتفاع نسبة الأمية، حيث سجلت نسبة الأمية في ريف محافظة أسيوط في عام ١٩٩٦م حوالي ٦٠,٥٪ وهي تزيد بكثير عن مثيلتها على المستوى القومي التي تبلغ ٣٩,٤٪. ويمكن أن ترتفع نسبة الأمية في ريف محافظة أسيوط كثيراً عن النسبة المذكورة إذا ما أضفنا إليها نسبة من يقرأ ويكتب من السكان على اعتبار أنهم في واقع الأمر أميون حقيقة [١٤]. وتتركز شريحة الأميين في فئات السن الكبيرة والمتوسطة، وذلك لارتفاع نسبة التسرب بين التلاميذ، وعدم الإقبال على التعليم [٤ ، ص٤٩].

٢- تنتشر الأمية انتشاراً واضحاً بين الإناث عنها بين الذكور، فعلى حين بلغت ٧٧٪ من جملة الإناث، فإنها قد بلغت ٤٩٪ من جملة الذكور [١٧ ، ص٣٨].

٣- ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث إن نسبة مساهمتها بريف محافظة أسيوط ١,٨٪ وهي تقل بكثير عن مثيلاتها على مستوى المحافظة حيث تبلغ ٧٪ أو على مستوى الجمهورية حيث تبلغ ١١,١٪ [١٧ ، ص١٩٦]. ويرجع السبب في الانخفاض الشديد في تلك النسبة إلى التأثير القوى للعادات والتقاليد في المجتمع الريفي على المرأة والتي تؤثر سلبياً على عملية مشاركة المرأة في عملية التنمية [١٤].

٤- تناقص استمرار النمط الوظيفي للأسرة الممتدة القرابة ـ كنمط ملائم للمجتمع التقليدي الزراعي ـ الأمر الذي أدى إلى تفكك العائلة والحياة الأسرية الكبيرة.

٥- قضى التطور الحادث في وسائل المواصلات على العزلة الجغرافية لكثير من التجمعات القروية ففتح المجال للهجرة إلى مراكز العمل، وهي المراكز الصناعية البعيدة عن جماعاتهم، فأدى لتحررهم ولو نسبياً من سلطات الأسرة وأضعف من ولائهم لها.

٦- تغير نمط الإقامة في الريف فبعد أن كان الأبناء يسكنون في كنف منزل والدهم بعد زواجهم يلاحظ أن الغالبية من الأسر حديثة التكوين تأخذ مكانها عقب الزواج مباشرة في مسكن عائلة الزوج للمشاركة في المسكن، إلا أن هذا الوضع لا يستمر طويلاً فسرعان ما تنفصل أسر الأبناء بزوجاتهم عن الآباء مفضلين الإقامة في مسكن مستقل [٥، ص٦٣].

مشكلات اقتصادية

ارتبطت المشكلات الاقتصادية في قرى محافظة أسيوط بشكل أساسي بهجرة العمال إلى الدول النفطية العربية، وعودة المدخرات إلى تلك القرى، وشيوع الأموال السائلة. وقد تصادف ذلك مع امتداد شبكة كهرباء الريف إلى كل الأرجاء تقريباً، وكذلك تطبيق برامج الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات [٩].

ويمكن إجمال أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم قرى محافظة أسيوط فيما يلي:

١- لم يعد النشاط الزراعي هو النشاط الغالب في قرى محافظة أسيوط (يمثل حوالي ٥١,١٪)، بل ظهرت أنشطة اقتصادية متعددة بعضها خدمات عامة في التعليم والصحة والإدارة وأكثرها أعمال إنتاجية وتجارية.

٢- ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت في ريف محافظة أسيوط ٩,٣٪ هي تقل عن مثيلاتها على مستوى المحافظة التي تبلغ ١٦,٩٪ أو على مستوى الجمهورية التي بلغت ١١,١٪ [١٧، ص٤٠]. ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى هجرة المتعطلين من

سكان الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل مما يقلل من عددهم بالريف وتحميلهم على المدينة.

٣- تحولت معظم القرى من وحدة إنتاجية تمد المدينة بالخدمات الرئيسية للمعيشة والطعام إلى وحدة استهلاكية تعتمد على سوق المدينة ذاتها، فعلى سبيل المثال انكمش عمل الخبز منزليا مقابل شراء الخبز جاهزاً.

٤- لجأ بعض صغار الملاك إلى تجريف تربة الأراضي الزراعية وبيعها إلى مصانع الطوب التي كانت في حاجة شديدة لسد الفجوة الناجمة عن الطلب المتزايد في القرية والمدن الصغيرة [١٠].

٥- أدى الارتفاع الكبير في عدد الوحدات السكنية والكثافة البنائية العالية إلى زيادة كبيرة في أسعار الأراضي داخل الكتلة السكنية وخارجها حتى قاربت مثيلاتها بالحضر، مما دعا الكثير من الملاك ـ خصوصاً غير المقيمين بالقرية ـ إلى إباحة أراضيهم للامتداد السكاني بدلاً من إبقائها للزراعة، فالعائد من بيعها كأرض بناء يفوق أضعاف العائد منها كأرض زراعية [٦، ص٢٤٥].

رؤية مقترحة لتنمية قرى محافظة أسيوط عمرانياً

يتحقق التغير في اتجاهات الإنسان عندما يستشعر العدالة، ويقتنع بأن فرصته في الحصول على فرص وظروف معيشية وحياتية متساوية مع غيره بصرف النظر عن اختلاف بيئته التي تضمه سواءً كانت حضرية أو ريفية [٢، ص١١٧-١١٩]. ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن تنمية والارتقاء بمستوى قرى محافظة أسيوط عمرانياً، بالإضافة إلى رفع قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلاً يتطلب وضع رؤية تنموية مستقبلية تعتمد على خمس محاور هي كما يلي، وكما في الشكل رقم (٥):

١- رصد الواقع، التعرف على أهم السمات وإبراز أهم المشكلات وتحديد الأحوزة العمرانية للقرى.

٢- التعرف على الإمكانات المتاحة.

٣- تحديد أهداف التنمية العمرانية المقترحة.

٤- إعداد المخططات العامة للقرى.

٥- وضع السياسات وآليات التنفيذ،

ولا يمكن أن تكتب لعملية التنمية العمرانية لتلك القرى النجاح والاستمرارية إلا من خلال شعور قاطنيها بمشاكلها واشتراكهم اشتراكاً فعلياً في الخطط والبرامج التنفيذية التي يمكن بها مواجهة تلك المشكلات والوصول بها إلى حل مرض لها [٤ ، ص٨٠].

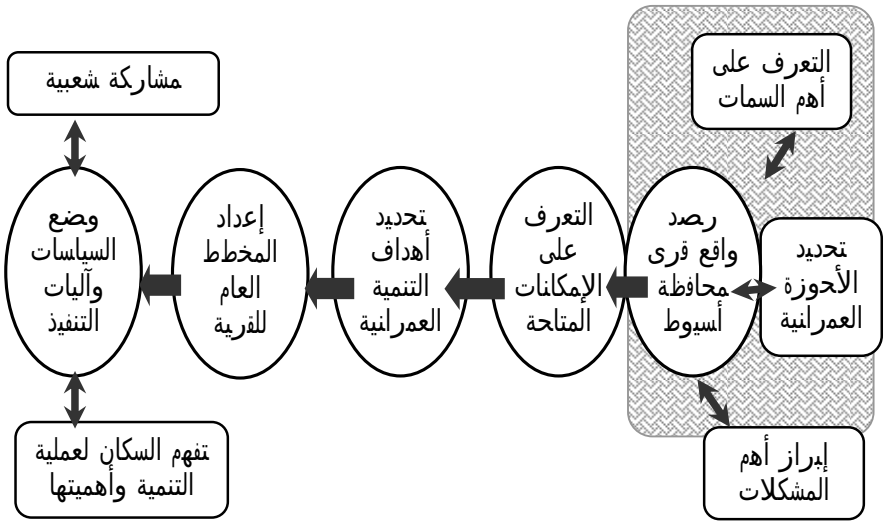

الشكل رقم (٥) المحاور الخمسة للرؤية المقترحة لتنمية قرى محافظة أسيوط عمرانياً[١٠].

(١٠) المصدر : الباحث.

الإمكانيات المتاحة لتنمية قرى محافظة أسيوط

تتطلب عملية التنمية العمرانية لقرى محافظة أسيوط التعرف على الإمكانيات الموجودة بتلك القرى والتي تساعد على الوصول إلى حلول مختلفة للمشكلات، وتحسين الحالة العامة للقرية [١٤]، وقد أمكن رصد تلك الإمكانيات فيما يلي:

١- إمكانية خلخلة الكتلة العمرانية السكنية للقرى من أجل تخفيض الكثافة البنائية بها.

٢- إمكانية إزالة وتجديد المناطق القديمة ذات الحالة المتردية.

٣- إمكانية زيادة الارتفاع حتى ثلاث أو أربع طوابق بعد رفع كفاءة شبكة الطرق والممرات بالقرى من خلال الرصف والإنارة.

٤- إمكانية استغلال الأراضي الفضاء والجيوب الزراعية من أجل تنمية الخدمات.

٥- إمكانية استغلال الواجهة الطويلة ـ للعديد من قرى المحافظة ـ على النيل أو الترعة الإبراهيمية في الأنشطة الترفيهية.

٦- إمكانية الارتقاء ببعض المناطق التي تحتاج إلى رفع كفاءتها العمرانية.

أهداف التنمية العمرانية المقترحة لقرى محافظة أسيوط

تتمثل أهداف التنمية العمرانية في حل المشكلات القائمة، مع الارتقاء بالبيئة العمرانية لقرى محافظة أسيوط كما يلي:

١- تسهيل الانتقال وتبادل المنافع والخدمات بين القرى والتجمعات الريفية والمراكز الحضارية.

٢- توفير بيئة عمرانية حضرية في المناطق السكنية بالقرى خاصة القرى التي يقطن بها سكان غير زراعيين، وذلك للحفاظ على إقامتهم بالقرى وتقليل الهجرة إلى المدن.

٣- المحافظة على الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى.

٤- الاستغلال الأمثل للميزات الطبيعية للقرية ومحيطها الإقليمي المرتبط بالمركز والمدينة.

٥- رفع كفاءة الخدمات وشبكات المرافق والبنية الأساسية.

٦- الاستغلال الأمثل للجيوب الزراعية والأراضي الفضاء داخل القرية وعلى أطرافها.

٧- رفع القدرة الاستيعابية للزيادة السكانية المتوقعة.

إعداد المخططات العامة للقرى

في إطار المشكلات القائمة التي فرضت وجودها على تكوين قرى محافظة أسيوط، وفي ظل الإمكانيات المتاحة، والأهداف المنشودة لتحقيق التنمية العمرانية يتم إعداد المخططات العامة للقرى على أساس الحيز العمراني المعتمد، حيث تعنى هذه المخططات برسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية وذلك في إطار التخطيط الإقليمي، وتشتمل على استعمالات الأراضي داخل الحيز العمراني والكثافات البنائية والسكانية وبرامج الخدمات وشبكات البنية الأساسية.

سياسات التنمية العمرانية للقرى على مستوى المحافظة والمستوى المحلي

تأتي السياسات وآليات تنفيذها سواءً على مستوى المحافظة أو على المستوى المحلي بعد الانتهاء من إعداد المخططات العامة لكل قرية بغرض تحقيق الأهداف المنشودة، حيث تم وضع كل سياسة ويعقبها مباشرة الآليات المقترحة لتنفيذها. وتتطلب عملية التنفيذ مشاركة العديد من الأطراف بصورة فعالة، وذلك بتحديد الأدوار لكل جهة

إدارية أو فنية. كما تتطلب عملية التنفيذ قدراً من المشاركة الشعبية وتفهم سكان القرى لعملية التنمية وأهميتها [٤ ، ص٨١].

تدعيم وسائل ربط القرى والتجمعات الريفية ببعضها البعض وبالمراكز الحضرية

١- تطوير شبكة الطرق الثانوية بين القرى بعضها البعض والمدن عواصم المراكز، بتوسيع عروضها بما يتناسب مع حجم الحركة على كل منها وأهميتها، وإعادة رصفها وربطها بشبكة الطرق الإقليمية وبمحاور التنمية المستهدفة لتسهيل الحركة فيما بينها.

٢- تحسين مستوى خدمة مركبات النقل الجماعي العاملة على الطرق الثانوية، وتدعيم المراقبة المرورية عليها [١٨ ، ص٢٢٩].

استهداف تحضر القرى

١- الارتقاء بالمناطق السكنية القائمة مع الاهتمام بتنسيق ونظافة الشوارع والميادين، وفصل المسارات والأنشطة الحيوانية عن المسارات والأنشطة الإنسانية.

٢- توفير وتحسين مستوى الخدمات العامة، ورفع كفاءة شبكة البنية الأساسية بالقرى عموماً والقرى الأم بصفة خاصة، والعمل على عدم تركزها بالمدن كما هو قائم حالياً.

٣- تشجيع إقامة أنشطة ترفيهية تعتمد على المقومات الطبيعية للبيئة القروية، والوصول بها إلى عناصر جاذبة للإقامة بها.

التوجه نحو إقامة مجتمعات قروية جديدة

١- تخطيط مواقع متوسطة (مواقع قرى مقترحة) عن طريق تنمية التجمعات الريفية الصغيرة ومجموعات المنازل المتقاربة لتصبح وحدات قروية تجميعية، على أن تتوفر في تلك المواقع الاشتراطات التخطيطية، ويسهل إمدادها بالمرافق والخدمات.

٢- تشجيع السكان على الانتقال من التجمعات الصغيرة المتناثرة إلى مواقع القرى المقترحة، عن طريق توفير المرافق والخدمات، مع الاستغناء عن المنازل المتناثرة وإعادة الاستفادة منها بزراعتها.

وقف الزحف العمراني للمناطق السكنية على الأراضي الزراعية

١- إتباع إجراءات صارمة لوقف الامتدادات العمرانية الغير مخططة، وإزالة المباني القائمة الغير مرخص لها بالبناء في المناطق التي يستوجب الحال الحفاظ عليها، كالأراضي الزراعية.

٢- التصريح بالبناء في بعض مناطق الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية التي تم تبويرها، أو التي توجد على شكل جيوب زراعية متعرجة ومتداخلة مع العمران.

٣- وضع اشتراطات صارمة للتنمية السكنية في المناطق المخططة للامتداد العمراني، من حيث الكثافات وشبكات الحركة والمباني، حتى يمكن تلافي تحولها إلى امتدادات عشوائية [٣، ص٣١٤].

رفع مستوى المناطق السكنية القائمة

١- رفع كفاءة شبكة الشوارع والدروب، من حيث الرصف والإنارة، مع إعادة تخطيط بعض الشوارع شديدة الضيق (أقل من ستة أمتار).

٢- نزع ملكية بعض المباني المتردية، وتعويض شاغليها، وذلك بهدف خفض الكثافات السكانية والبنائية، وتحسين شبكة الطرق الداخلية، وتوفير المناطق المفتوحة.

٣- تشجيع صيانة المباني القائمة، على أن تقوم الأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة بتقديم الحوافز والمشورة والإشراف الفني.

٤- تشجيع زيادة الارتفاع للمباني ذات الحالة الإنشائية الجيدة، من أجل استيعاب جزء من الزيادة السكانية، مع مراعاة الارتفاعات المسموح بها قانوناً [١٨، ص٢٢٨].

الإزالة والإحلال لبعض المناطق المحدودة ذات البيئة العمرانية المتدهورة

١- إعادة تخطيط تلك المناطق عن طريق الإبقاء على بعض مسارات الحركة الأساسية فقط، وإلغاء بعضها الآخر، وضم البلوكات السكنية، ثم إعادة تقسيم الأراضي، ومراعاة إتباع المعدلات والمعايير التخطيطية في تنمية قطع الأراضي.

٢- وضع برنامج تفصيلي لتوفير البدائل السكنية للأسر التي ستضطر إلى مغادرة المنطقة ـ ولو لفترة محدودة ـ بحيث يسبق تنفيذ هذا البرنامج أية عمليات للإزالة أو الإحلال.

الخلاصة

لا شك أن القرى المصرية بوجه عام وقرى محافظة أسيوط بشكل خاص ركيزة قومية ـ أرضية وإنتاجية وسكانية ـ تحتاج إلى جهود كبيرة في التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل توفير العمل وتقليل نسبة الفقر العالية ورفع مدارك الناس وتقليل المواليد وتحجيم النمو السكاني الذي تتآكل معه مدخرات التنمية.

ولوضع رؤية تنموية مستقبلية سليمة للنهوض بتلك القرى يتطلب الأمر دراسة شاملة لتلك القرى تعتمد على قاعدة من البيانات الأساسية والمعلومات الدقيقة التفصيلية. وتتطرق تلك الدراسة الشاملة إلى رصد واقع تلك القرى، من حيث معرفة أهم سماتها وخصائصها، وحصر أهم المشكلات التي تعاني منها، ومعرفة أهم الإمكانات المتاحة، التي يمكن على أساسها تحديد الأهداف ووضع السياسات التنموية وآليات التنفيذ الملائمة.

وتبقى كلمة أخيرة؛ لقد طال تجاهلنا لظروف ومشكلات واحتياجات القرى المصرية بوجه عام وقرى محافظة أسيوط بشكل خاص، فآن لنا أن نعيرها أبصارنا واهتمامنا حتى نعيد للمعمور القومي اتزانه.

المراجع

[١] أبو عيانة، فتحي محمد. *جغرافية العمران ـ دراسة تحليلية للقرية والمدينة*. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

[٢] الصقور، محمد محمود. *التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف*. شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٦م.

[٣] رياض، كمال. *القرية المصرية بين الأمس والغد*، المؤتمر العلمي الأول لكلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٩م.

[٤] مرعي، إبراهيم بيومي وآخرون. *تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

[٥] محمد، أحمد هلال. *تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية*. قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، رسالة دكتوراه، أسيوط، ١٩٩٣م.

[٦] المجالس القومية المتخصصة. *تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية*. الدورة العشرون، القاهرة، ١٩٩٤م.

[٧] موسى، محمد عزمي أحمد. "القرية المصرية بين الماضي والمستقبل." *مجلة المعماري*، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، أسيوط، ١٩٩٧م

[٨] جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. *دليل القرى المصرية وتوابعها*. وزارة الإدارة المحلية، ١٩٩٩م.

[٩] مصيلحي، فتحي محمد. *المعمور المصري في مطلع القرن ٢١ بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية*. معهد البحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨م.

[١٠] رياض، محمد. "سكان الريف بين المفهوم التقليدي والحديث". *جريدة الأهرام*، العدد ٤٢٨٢٢، (٢٠٠٤م).

[١١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٤- ٢٠٠٢*. القاهرة، ٢٠٠٢م.

[١٢] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. *وصف مصر بالمعلومات*. الإصدار الخامس، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

[١٣] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. *وصف محافظة أسيوط بالمعلومات*. محافظة أسيوط، ١٩٩٩م.

[١٤] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

- *المخطط الإرشادي لقرية الحواتكة*، مركز منفلوط، محافظة أسيوط، ٢٠٠٢م.
- *المخطط الإرشادي لقرية الواسطى*، مركز الفتح، محافظة أسيوط، ٢٠٠٢م.
- *المخطط الإرشادي لقرية منقباد*، مركز أسيوط، محافظة أسيوط، ٢٠٠١م.
- *المخطط الإرشادي لقريتي بن شقير ودمنهور*، مركز منفلوط، محافظة أسيوط، (٢٠٠٣).

[١٥] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، *استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم أسيوط*. التقرير العام، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، ١٩٩٦م.

[١٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت*. القاهرة، ١٩٩٩م.

[١٧] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. *استراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد*. القاهرة: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، ١٩٩٤م.

[١٨] فراج، رمضان محمود علي. " *دراسة أساليب تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر*،" *رسالة ماجستير، كلية الهندسة*، جامعة أسيوط، (٢٠٠١م).

The Egyptian Village between the Existing Situation and the Future: Assiut Governorate Villages as a Case Study

Esam Al-Din M. Ali

Associate professor, Dept. of Urban Planning
College of Arch. and planning, King Saud University
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

(Received 3/9/1425 ; accepted for publication 13/4/1426)

Abstract. In the past, the Egyptian village provided the Egyptian town with all it needs from foods without fair indemnity. Although the settlements of Egyptian villages represent more than half numbers of the Egyptian residents, they grow up informally without planning. So, the Egyptian villages suffered from urban, social, and economical problems for a log time ago. These problems happened because of concentrating the investments and urban projects on towns. So, carelessness of the villages leads to accumulate the problems and become more complicated.

The appearances of the Existing situation ensure that most of the Egyptian villages were not planed before. In the past, there were urban and social studies concerning the Egyptian villages. Most of these studies were not translated to urban plans which control the urban growth and building construction of these villages. So, the Egyptian villages extended informal over the agriculture areas which surround most of these villages. Therefore, most of the Egyptian villages especially Assiut Governorate villages suffering from urban, social, economical problems. These problems lead to more deterioration and decreasing in the main functions of these villages.

The research aims to observe the existing situation of the Egyptian villages especially Assiut Governorate villages through analytical study for four villages (case study). This analytical study leads to recognize the important characteristic and problems of these villages. The research also aims to propose future vision to development and up-grading the urban pattern of Assiut Governorate villages.

The research consists of four main parts; the first one contains the introduction and the second part observes the existing situation of the Egyptian villages. The third one surveys the existing situation of Assiut Governorate villages. The fourth part of the research contains the proposal of future vision to development Assiut Governorate villages.